ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS

GROUPE CONFÉDÉRATION GÉNÉRALE
DES ENTREPRISES DU MAROC

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

فريق الاتحاد العام
لمقاولات المغرب

الرقم: 16/ 23

الرباط، في27 يناير 2016

//ى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي آني موجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية

تحية واحتراما، وبعد،

يشرفنا السيد الرئيس أن نطلب منكم طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين رفع السؤال الشفوي الآني التالي إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول موضوع: **إمكانية إقرار سياسة ضريبية في حق الفاعلين في القطاع غير المهيكل.**

وتفضلوا، السيد الرئيس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

أصبح القطاع غير المهيكل يشكل 45 % من الناتج الوطني الخام (PNB) ويساهم في ضياع جزء مهم من مداخيل خزينة الدولة، وبالتالي في إبقاء نسبة تضريب مرتفعة بالنسبة للقطاع المهيكل، وهو ما يعني إلحاق الضرر بقاعدة العدالة الضريبية وأيضا بالاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد لا ننكر مجهودات الدولة على مستوى الحيلولة دون ترسيخ هذه الظاهرة في عقلية المواطن والفاعل الاقتصادي، ولكن الآلة التشريعية تمنح الحق للحكومة بتعديل وتمرير مجموعة من القوانين التي تحمي الاقتصاد الوطني والموارد العمومية من سنة لأخرى من خلال بوابة القوانين المالية. والملاحظ أن الكثير من المتخصصين في المالية العمومية يؤكدون أن سبب تنامي ظاهرة القطاع غير المهيكل هو المغالات في الإعفاءات بإصدار وبشكل مستمر لبنود تعفي المتملصين من الفرض الضريبي من الجزاء، والذين يجتهدون في ابتداع طرق التملص في انتظار إصدار إجراءات جديدة، مما يشجع باقي الخاضعين للضريبة الذين يشعرون باللاعدالة الضريبية. فالفرد الذي لا يؤدي الضريبة يقلص من تكلفة المنتوج مما يعطيه امتيازا داخل السوق الشيء الذي يمس بمبادئ المنافسة الشريفة.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

ما هي الجهود التي تقومون بها من أجل إقرار سياسة ضريبية في حق الممارسين في القطاع غير المهيكل؟

ثم ماذا عن رفع وتأهيل الموارد البشرية لإدارة الضرائب والجمارك؟

وأخيرا ماذا عن خطتكم لبث ثقافة المواطنة الجبائية؟

عبد الإلاه حفظي
رئيس فريق الاتحاد العام
لمقاولات المغرب

المملكة المغربية
مجلس المستشارين
الواردات
ورد بتاريخ: 27 يناير 2016
مسجل تحت رقم: 189

الهاتف: 05 37 21 83 86 - Tél. : الفاكس: 05 37 72 82 92 - Fax : البريد الإلكتروني: E-mail : groupecgem@gmail.com